

امضى في منصبه هذا ١٢ سنة ، حتى استقالته سنة ١٩٧٧ - « مواطنون من الدرجة الثانية » (٨٨) .

فلسطينيون ، لا اسرائيليون

كان العرب « مواطنين من الدرجة الثانية » في اسرائيل ، منذ اقامتها ، ولا يزالون كذلك . والاسباب واضحة للغاية ، وناجمة عن طبيعة الكيان الصهيوني : فاسرائيل دولة صهيونية ، اقامها الصهيونيون ، لمصلحتهم وخدمة اهدافهم . ومن لا ينطبق عليه مثل هذا التصنيف لا يمكن ان يكون الا مواطنا من الدرجة الثانية ، ان لم يكن اسوأ من ذلك .

ومشكلة العرب في اسرائيل مع الكيان الصهيوني ، او مشكلة ذلك الكيان معهم ، على كل حال ، ليست جديدة ، بل على العكس ان عمرها كعمر اسرائيل . وهي ايضا ليست مشكلة « مواطنين » او رعايا ، بل انها عبارة عن واقع غريب لطرفين لم يقبل اي منهما بالآخر ، على اقل تعديل . فالفلسطينيون الذين شاعت ظروف حرب ١٩٤٨ ان يبقوا في اماكنهم في ذلك الجزء الذي احتل من فلسطين انذاك لم يرحبوا بالاحتلال الجديد الذي فرض نفسه عليهم ، بينما لم يكن النظام نفسه تواقا الى ضم عرب فلسطينيين ، مهما قل عددهم ، تحت كنفه ، بل ان بعض اركانه بذل كل ما في وسعه للتخلص منهم جميعا . ولكن اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية لعام ١٩٤٩ سرعان ما وقعت ، وبقي اولئك العرب في اماكنهم .

لقد احتار كل من الطرفين ، العرب في اسرائيل ، واسرائيل نفسها ، في شأن كيفية التعامل بعضهما مع بعض ، في ضوء ذلك الواقع الجديد . الا ان السلطة ، بحكم كونها الطرف الاقوى ، كانت السباقة الى تحديد صيغة ذلك التعامل ، فاخضعت العرب لنظام عسكري قمعي لم يكن هدفه الا الاستيلاء على اراضيهم لتحويلها لاغراض الاستيطان اليهودي من ناحية ، والحرص على اتقاء « شرورهم » الامنية من ناحية ثانية . ومع مرور بضع سنوات على قيام اسرائيل ، عندما استنفدت اغراض تلك السياسة ، تصاعدت الدعوات الى تغييرها وازفاء طابع ما من الليبرالية عليها ، فاعلن ان اولئك العرب ليسوا الا مواطنين اسرائيليين ، ينبغي التعامل معهم على هذا الاساس . غير ان هذه الاعلانات لم تكن الا من قبيل الدعاية الجوفاء وذر الرماد في العيون ، فاسرائيل كانت منهمكة انذاك في حل مشكلاتها الداخلية ، من جهة ، والعمل لضمان مستقبلها وامنها ، بمحاولة فرض الصلح على العرب من جهة اخرى ، من خلال تجاهل وجود الفلسطينيين او قضيتهم . ولذلك فان السياسة التي انتهجت تجاه